

الكَرَّاسَةُ رَقْم (٦)

٢٠ تشرين الأوَّل/أكتوبر ٢٠٠٨

سلسلة

كَرَّاسَاتُ الْمُنْتَدَى



حوَّل
المواطنة في الوطن العربي
مقالات وأوراق أوليَّة

الحسن بن طلال

تشرين الأوَّل/أكتوبر ٢٠٠٨

عمَّان - الأردن



حول

المواطنة في الوطن العربيّ

مقالات وأوراق أوّليّة

الطبعة الأولى

٢١ شوال ١٤٢٩ هـ - ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ م

سلسلة كراسات المنتدى

الإشراف والمراجعة

الأستاذ الدكتور همام غصيب

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمنتدى الفكر العربي

مَنْدَبُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

P.O.Box: 1541

Amman 11941 Jordan

Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715

Fax: (+962-6) 5331197

ص ب ١٥٤١

عمّان ١١٩٤١ الأردن

تلفون: ٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٦١٥ (+٩٦٢-٦)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (+٩٦٢-٦)

E-mail: atf@atf.org.jo

URL: www.atf.org.jo

الكراسة رقم (٦)

٢٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨

سلسلة

كُرَّاسَاتُ الْمُنْتَدَى

حول المواطنة في الوطن العربيّ مقالات وأوراق أوّليّة

الحسن بن طلال

منتدى الفكر العربيّ

عمّان - الأردنّ

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

المحتویات

- ٥ * مقدمة السلسلة
- ٧ * تقديم
- ٩ * نحو ميثاق مواطنة عربي
- ١٧ * المواطنة العربية والقواسم العالمية المشتركة
- ٢٥ * حديث أولي عن المرأة العربية
- ٣١ * مُنتدى الفكر العربي: ماذا بعد سنته الفضية؟
- * ملحق:
- ٤٣ * إعلان الرباط: حول «المواطنة في الوطن العربي»

مقدمة السلسلة

هذه هي الكُرَّاسَةُ السَّادِسَةُ من سلسلة كُرَّاسَاتِ **المنتدى**. وهي الكُرَّاسَةُ الثَّانِيَةُ لِسَمَوِّ الأَمِيرِ الحَسَنِ بنِ طلال، رَئِيسِ مَنتَدَى الفِكرِ العَرَبِيِّ ورَاعِيهِ، بَعْدَ «ثَلَاثِ رِسَائِلٍ مَفْتُوحَةٍ إِلَى الشَّبَابِ العَرَبِيِّ». وكَسَابَقَتِهَا الخَمْسُ، فَقدِ اخْتَرْنَا لِهَذِهِ الكُرَّاسَةِ بِنُطًا كَبِيرًا نَسْبِيًّا وَأَسْلُوبًا سَهْلًا مَبَاشِرًا. فَهِيَ مَوَجَّهَةٌ - فِي المَقَامِ الأَوَّلِ - إِلَى القَارِئِ المَهْتَمِّ، لَكِنِ غَيْرِ المَخْتَصِّ؛ وَالمَهْدَفُ التَّوَعُّيَّةُ، وَالتَّبْسِيطُ غَيْرُ المَخْلِّ.

لَقَدْ وَلَّى الزَّمَانَ الَّذِي كَانَ فِيهِ المَنتَدَى لِلنُّخْبَةِ فَقط. وَجاء الأوانُ لِلانْطِلاقِ إِلَى الإنسانِ العَرَبِيِّ فِي كُلِّ مَكَان. فَكانتِ هَذِهِ السَّلْسَلَةُ؛ جَنبًا إِلَى جَنبٍ مَعَ التَّحْدِيثِ المَسْتَمَرِّ لِمَوْقِعِنَا عَلى الإنْتَرَنْتِ، وَالمَلقَاءِ الفِكرِيَّةِ الشَّهْرِيَّةِ، وَحَلَقَاتِ النِّقَاشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَدَوَاتِ التَّوَاصُلِ وَالمِاتِّصَالِ فِكرِيًّا وَثقافيًّا وَوِجْدانيًّا.



الْكُرَّاسَةُ السَّادِسَةُ تَتَنَاوَلُ مَوْضُوعًا غَايَةً فِي الْأَهْمِيَّةِ
عَلَى السَّاحَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْعَالَمِيَّةِ، هُوَ مَفْهُومُ الْمَوَاظِنَةِ.
وَقَدْ أَعْفَانِي تَقْدِيمُ سَمَوِّ الْأَمِيرِ الْحَسَنِ مَوْنَةً التَّعْرِيفِ بِهَذَا
الْمَوْضُوعِ وَهَذِهِ الْكُرَّاسَةُ. أَتَمَنَّى لِلْقَارِئِ وَقْتًا مَثْمُرًا مَعَ
هَذِهِ الْمَسَاهِمَةِ الْقِيَمَةِ الَّتِي تَأْتِي فِي وَقْتِهَا.

أ. د. هُمَامُ غَصِيبُ
مَسْتَشَارُ سَمَوِّ الْأَمِيرِ الْحَسَنِ بْنِ طَلَالِ
نَائِبُ الْأَمِينِ الْعَامِّ/مَنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

عَمَّانُ
١٠ شَوَّالِ ١٤٢٩ هـ - ٩ تَشْرِينِ الْأَوَّلِ/أَكْتُوبَرِ ٢٠٠٨ م

تَقْدِيم

تضمُّ هذه الكراسةُ ثلاثَ مقالاتٍ لي حولِ المواطنةِ
أو المواطنةِ في الوطنِ العربيِّ؛ إضافةً إلى ورقةٍ حولِ
هذا الموضوعِ قدِّمتُها إلى الهيئةِ العموميَّةِ للمنتدى في
بواكير عام ٢٠٠٧.

وَأملُ أنْ تكونَ هذه المساهماتُ توطئةً لإعلانِ
الرِّباطِ الذي يليها مباشرةً. وهو الإعلانِ الذي يمثِّلُ الجهدَ
الجمعيَّ للمشاركين في الندوةِ الفكريةِ السنويةِ للمنتدى
التي عُقدت في الرِّباطِ يومَي ٢١ و ٢٢ نيسان/إبريل
٢٠٠٨، باستضافةٍ كريمةٍ من صاحبِ الجلالة الملكِ محمد
السادس، حفظه الله وراعاه.

وغنيَّ عن القولِ إنَّ كلَّ ما تمَّ حتَّى الآن في هذا
المجال من جانبِ منتدانا وسواه من منظماتِ المجتمعِ
المدنيِّ في الوطنِ العربيِّ إنما هو مجردُ خطواتٍ ضمنِ
إطارِ سيرورةٍ نرجو أنْ تُثمرَ وأنْ يُؤتى أكلُها.

نحو ميثاق مواطنةٍ عربيٍّ*

لا يختلف اثنان على أنّ حال الأمة لا تسرّ
صديقاً، وأننا ما زلنا نراوح أنفسنا. فكلّ أحاديثنا
وأطروحاتنا حول المشروع النهضويّ العربيّ
المنشود ما زالت كلاماً فوق كلام. ما العنصر
المفقود، إذاً؟

دعونا نستذكر أنّ النهضة الأولى أحييت
الأمل في النفوس. فهذا اليازجي والريحاني
والبستاني ومحمّد عبده والكواكبي، إلى آخر
القائمة المشرقة من الرّواد، يرسون البدايات
ويُبدعون الأسس. وهذه أعمالهم تُلخص

* نُشرت في جريدة الأهرام المصريّة بتاريخ ١٠/٧/٢٠٠٧، والدستور الأردنيّة بتاريخ
٢٠٠٧/١٠/٨.

تضاريس تلك «النهضة الأولى» العظيمة التي
ما زالت تتغلغل في الوجدان . فحبذا لو عدنا إلى
النصوص الحية التي تركها أولئك الكبار كي
نستلهمها في حاضرنا ومستقبلنا .

دعونا نستكنه الرؤى النافذة التي مثلها
الشعار المتألق «الدين لله والوطن للجميع»؛
وكان هؤلاء الرواد قد وضعوا إصبعهم على
الجرح؛ وكانهم يحذروننا من أي شرذمة إثنية أو
طائفية أو دينية أو عرقية أو سواها . لقد تكالبت
المن والرزايا من الداخل والخارج؛ فأجهضت
نهضتنا الأولى، مع أنها بقيت نبراساً تنويرياً
يضيء لنا الدروب حين تدلهم الخطوب .

ثم هبت رياح النهضة الثانية: الثورة
العربية الكبرى التي حرّكت الأمة وبعثت الأمل

من جديد . والنهضة إن هي إلا ثورة في النهاية:
ثورة في الذهنيّات من قبلُ ومن بعدُ. فقد حملت
هذه النهضةُ الثانيةُ شعلَةَ سابقتها من حيث سعيها
لتأصيلِ الحداثةِ وتحديثِ الأصالةِ .

ومرّةً أخرى - للأسف - تختلط
الأوراق وتؤول النهضةُ الثانيةُ إلى ما آلت إليه
نهضتْنا الأولى: خواءٍ وعبثيّةٍ وفوضى في القيمِ
والمعاييرِ .

ألم يحن الأوان لنهضةٍ ثالثةٍ أكثرَ رسوخاً؟
نهضةٌ تجني العبرَ من أخطاءِ الماضي وخطاياها؟
أرى أنّ نهضةً كهذه لا بدّ أن تنطلقَ من ترسيخِ
مفهومِ المواطنةِ وأن تنتهيَ بميثاقِ شرفٍ؛ ميثاقِ
مواطنةٍ عربيٍّ يوضّحُ الواجباتِ والحقوقِ
والمسؤوليّاتِ للأفرادِ والجماعاتِ . هذا ما نأملُ

أَنْ نُجْزَه، ولو بخطوطهِ العامّة، في الندوة
الفكريّة السنويّة لمنتدى الفكر العربيّ المنوي عقدها
في نيسان/إبريل ٢٠٠٨ باستضافة المملكة المغربيّة
الغالية بعنوان «المواطنة في الوطن العربيّ».
وكان لي شرف تقديم هذا المفهوم، أو بعض
إحياءاته، في الندوة الفكريّة السنويّة السابقة
للمنتدى التي استضافتها دولة قطر العزيزة في
شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ما المواطنة، إذا؟ بل ما المواطنة، إذا أردنا
أن نرفع مستوى المفهوم باستعمال صيغة المصدر
الصناعي؟

هنالك أبعاد وأبعاد للمواطنة الكاملة؛
المواطنة بمعناها الشامل. ويمكن تلخيصها في
نظرة جامعة من المؤمل أن نتناولها بالتفصيل في

بنود الميثاق الذي نحن بصدد مناقشته وبحثه في
المملكة المغربية:

البُعد الإنساني: الرحمة؛ التكافل؛ التعاون؛
المساواة بين الجنسين؛ رفض أشكال التمييز كافة؛
الإعلاء من شأن الحرية؛ ضمان حق اختيار
المعتقد.

البُعد الديمقراطي: حرية اختيار السلطات
السياسية؛ التداول السلمي على السلطة؛ تأكيد
مفهوم التشاركية التي تعني مؤسسات الدولة
بقطاعيها العام والخاص، بما في ذلك مؤسسات
المجتمع المدني؛ تمكين النهج الديمقراطي والحس
العام وتعزيز المناخ الديمقراطي بشتى السبل كي
لا تبقى الديمقراطية مجرد شعار أو كلمة صماء؛
احترام مبدأ التعددية وممارستها التي تقوم على

وعى عميق بمفهومي التنوع والاختلاف في إطار حضاريّ يستوعب التمايز الثقافيّ والدينيّ والعرقىّ والقبليّ والطائفيّ: التنوع في إطار الوحدة .

البعد البيئيّ: المحافظة على البيئة وحمايتها؛ الانتماء للأرض؛ المحافظة على القدرة الاحتمالية للأرض .

البعد القانونيّ والدستوريّ: احترام القوانين والدساتير والمعايير التي تكفل للأفراد والجماعات حرية التعبير عن آرائهم .

بكلمات معدودات: أن يكون المواطن مالك «أسهم» في بلده ليس فقط معنويًا، بالمعنى التقليديّ للانتماء، وإنما أيضاً مادّيًا؛ بمعنى أن تكون له حصة عادلة في بلده .

بإمكاننا الاستفادة من تجربة المسلمين الأوروبيين في صياغتهم لأول ميثاق للمسلمين في أوروبا، الذي حدّد حقوق المواطنة لثلاثين مليون مسلم. لقد خاطب هؤلاء من خلال هذا الميثاق الاتّحاد الأوروبي والمسلمين كافة في أوروبا والعالم الإسلامي، على أساس التزامهم بحكم القانون ومبادئ التسامح وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمسّكهم بقيم الحياة والإيمان والحرية والملكية والكرامة.

فأنا أدعو - مرة أخرى - إلى صوغ ميثاق مواطنة أو مواطنة عربي، على غرار ميثاق المسلمين الأوروبيين. إننا نطمح إلى تأسيس المواطنة الكاملة التي يكفل ميثاقها الحقوق المتساوية للأفراد والجماعات في المشاركة في السلطة واقتسام الثروات والحضور المتكافئ في

الفضاء العام . وينطلق مفهوم المواطنة هذا من أمة
عربية إسلامية تتبنى سياسة الانضواء تحت مظلة
النواميس الإنسانية من خلال برامج وخطط
ذات مضامين . فالأمة مفهوم فوق قطري يبدأ
من قاعدة الهرم حتى قمته .

وحتى ذلك الحين ، لنفكر على الأقل
في مفهوم مواطنة انتقالية على غرار مفهومي
الديمقراطية الانتقالية والعدالة الانتقالية ، ليس
لتأجيل الموضوع لا سمح الله ؛ وإنما كي نكسب
فسحة في الأمل والوقت والمرونة ، فنعم هذه
الأفكار وفلسفتها ومنهجيتها بين المواطنين
والجماهير .

لم أكمل بعد حديثي عن المواطنة
وميثاق المواطنة المنشود . فالحديث موصول
بإذنه تعالى .

المواطنة العربية والقواسم العالمية المشتركة*

لعلّ من أهمّ التحدّيات التي تواجه وطننا العربيّ ترسيخ مفهوم المواطنة في الأذهان وتجسيده في حياتنا، بالرغم من العوائق التي تُرى والتي لا تُرى.

وإذ نرحّب - مع مَنْ يرحّب - بكلّ جهد يصبّ في هذه السّيرة، فإننا في منتدى الفكر العربيّ ما فتئنا نحاول خطوة خطوة إرساء إعلان مواطنة في الوطن العربيّ كي يكون مرشداً ودليلاً للأفراد والجماعات. والإعلان المنشود هو الآن في طور الصّياغة

* نُشرت في جريدة الدستور الأردنيّة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤، وجريدة الصّباح المغربيّة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥.

بعد الجهد الجماعي الذي بُذل في الندوة الفكرية السنوية للمنتدى تحت عنوان «المواطنة في الوطن العربي». وقد عُقدت هذه مؤخرًا في الرباط باستضافة كريمة من جلالة الملك محمد السادس ، حفظه الله ورعاه.

وقد كنت قد أبديت ملاحظات أولية حول هذا الموضوع في مقال سابق نُشر قبل بضعة أشهر في جريدة الأهرام المصرية وجريدة الدستور الأردنية. والملاحظات الآتية تمثل مساهمة أخرى في حديث موصول حول المواطنة.

أقول: إذا أردنا أن نفعل العمل العربي المشترك ، لا بد أن تتصدر كرامة الإنسان العربي قائمة أولوياتنا. ويتحقق الحفاظ على

هذه الكرامة بترسيخ مفهوم المواطنة التي
تعني إعادة بناء الذات من أعماق الأعماق؛
بل إعادة هندسة الكينونة العربية من أجل أن
نكون جزءاً من المواطنة العالمية. فننطلق
من خصوصيتنا وهويتنا نحو آفاق الإنسانية
المشتركة الواحدة.

تستند المواطنة المنشودة إلى المفاهيم
الآتية:

- الإرادة الجمعيّة التي تحدّد التّوازن بين
الحرّيّة والمسؤوليّة.
- الملكيّة التشاركيّة وإدارة الثروات
وتوزيعها.
- تمكين الفرد وتفويضه من أجل ممارسة
حقوقه وواجباته.



- الشَّفَافِيَّةُ فِي الْاِتِّصَالِ وَالْتَوَاصُلِ .
- السِّيَادَةُ بِكُلِّ اَبْعَادِهَا: عَلٰى الْذَاتِ اَوَّلًا؛ وَمِنْ
ثُمَّ سِيَادَةُ الْوَطَنِ .
- الدِّيمَقْرَاطِيَّةُ التَّشَارُكِيَّةُ الْمَسْتَنْدَةُ اِلَى الْحَوَارِ
الْمَوْصُولِ .
- التَّنَوُّعُ ضَمْنَ اِطَارِ الْوَحْدَةِ .
- اِطْلَاقُ الْاِمْكَانَاتِ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ .
- الْاِعْتِمَادُ الْمَتَبَادَلُ بَيْنَ الْاَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ .
- الْقَوَاسِمُ الْعَالَمِيَّةُ الْمَشْتَرَكَةُ الَّتِي تَتَعَدَّى الْحُدُودَ
الْوَطَنِيَّةَ وَالْاِقْلِيْمِيَّةَ .
- بِنَاءُ ثَقَافَةِ السَّلَامِ وَالْاَمْنِ الْاِنْسَانِيِّ فِيمَا بَيْنَنَا
اَوَّلًا ، وَمَعَ الْاٰخِرِ ثَانِيًا .
- تَطْبِيقُ الْمَعَايِيرِ وَالْدَّسَاتِيرِ الدَّوْلِيَّةِ .

إننا نشترك جميعاً في القواسم العالمية التي تتعدى الحدودَ الوطنيّة، مثل الغذاء والمياه والاحتباس الحراريّ والأوبئة واللاجئين. كما تمثّل القواسم العالمية بُعداً جديداً للعمل الجماعيّ يمكن أن يساعد في التّعامل مع تحدياتِ العولمة والنّظام المتعدّد الأطراف.

إنّ بناء تحالف يعتمدُ قواسمَ عالميّة تشترك فيها الأمم بحاجةٍ إلى جهود القطاعين العام والخاص. يُضافُ إلى ذلك القطاعُ الثالث الذي يأخذ من هذين القطاعين لبناء مجتمع الكفاءة. إننا نسعى لاستنفار القطاع الثالث أو الفضاء الثالث؛ أي الفضاء الفكريّ والمعرفي. فيكون التّعامل مع القواسم العالمية من خلال سياساتِ التّعاون والديمقراطية التي تحافظ

على الهویّات الاجتماعیّة والتّقافیّة وعلى البیئة الطّبیعیّة.

تفرض مجریات الواقع العربیّ والعالمیّ سرعة العمل نحو صیاغة میثاق مواطنة عربيّ .
أقول هذا ونحن على أعتاب الذّكری السّتين للإعلان الميثاق العالميّ لحقوق الإنسان .
وأذكر بدعوتي منذ أواخر الثمانینیات إلى نظام إنسانیّ عالمیّ جدید . كما أكرّر هنا الدّعوة إلى تحقيق هدف استراتيجيّ خلال السّنتين المقبلتين يتمثّل في صیاغة مسوّدة قانون عالمیّ للسّلم الاجتماعیّ .

إنّ هذا الهدف الاستراتيجيّ يتطلّب جمع عناقيد التّعاون الدّوليّ ، الأمن والاقتصاد والتّقافة الإنسانیّة ، في سیرورة جدیدة يشترك

في صياغتها مواطنو غرب آسيا وشمال إفريقيا؛
إلى جانب الأقاليم الأخرى في جنوب آسيا
وجنوب غرب آسيا.

ولن يتحقق هذا الهدف وغيره من دون
تغيير في الذهنيات أو الأنفس؛ من دون عقل
تحليلي ناقد؛ من دون قاعدة معلوماتية ومعرفية
إقليمية شاملة؛ لأننا إن أردنا أن نُعطي لكلِّ
مواطنٍ سهماً في هذا المشروع الكبير، لا بدَّ
من تعزيز معرفته بحقوقه وواجباته.

إنَّ مشروعَ الميثاق الاجتماعيِّ لمواطني
الدَّول العربيَّة الذي نصبو إليه يجب أن يؤكِّدَ
عدمَ الفصلِ بين السُّلم الأهلِيِّ وحقوق الإنسان.
كما يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورةَ جَسرِ
الفروقاتِ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وتأسيس



قاعدة معلوماتية دقيقة تسجل واقع المواطن
العربي بجوانبه المتعددة.

نعم! إنَّ المواطنةَ أو المواطنةَ على
النطاقِ العربيِّ هي نقطة الانطلاق نحو
المواطنةِ العالميَّة. فيجب أن يُقامَ مفهوم
المواطنة على أساسٍ غيرِ قطريٍّ؛ أي أن يُبنى
على الاستقلالِ المتكافِلِ، وعلى التَّكاملِ بين
البيئةِ الإنسانيَّةِ والبيئةِ الطَّبيعيَّةِ.

■ وللحديثِ صلة.

حديث أولي عن المرأة العربية*

أكتبُ هذه السطور على هامش مؤتمر
«المرأة العربية: آفاق المستقبل» الذي عقده
منتدى الفكر العربي مؤخرًا على مدى يومين
كاملين. وقد انطلق المؤتمر من تقرير التنمية
الإنسانية العربية ٢٠٠٥، ناقدًا ومستشرفًا.
وعرج على تأثيرات العولمة في المرأة
العربية، وعلى مكانتها في التشريعات، ودور
الإعلام في قضاياها.

ولعل بيت القصيد هو - من دون الرجوع
إلى الإحصائيات والمؤشرات المتداولة، ومن
دون تكرار الشعارات فوق الشعارات - أن

* نشرت في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٧، وجريدة الدستور الأردنية
بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٧.

المرأة لا تزال مهضومة الحقوق ومواطناً
من الدرجة الثانية. فكيف يمكن أن يكون لنا
مشروع نهضويّ تنويريّ من دون إطلاق
طاقات المرأة العربيّة؟ والمرأة هنا ليست فقط
امرأة المدن والحواضر، وإنما أيضاً امرأة
الأرياف والبوادي والأطراف. كما أنها عمادُ
الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع.

وإن كان لنا أن نستشفّ فوق السّطور
وتحت السّطور وما بين السّطور أبرز الأفكار
التي سادت المؤتمر، فلا بُدّ من تأكيد الفجوة
بين التشريع والتّطبيق. حتّى الاتّفاقات الدوليّة
التي تحفظ حقوق المرأة وتُوقّع عليها الأقطارُ
العربيّة تُفرّغ من مضمونها جرّاء التّحفّظات
التي تُثيرها حكوماتنا. كما أنّ هنالك إحساساً

بالقهر إزاء التفسيرات الجامدة للموروث
الديني والثقافي. فالشعور عارمٌ بضرورة «فك
الارتباط» بين الديني والثقافي في التشريعات
وتطبيقاتها. وهذا موضوع غاية في الحساسية؛
لكنه لا يحتمل التأجيل إلى أزمان وأجيال مقبلة.
فلا بُدَّ من مواجهته بحكمةٍ ورويةٍ من دون أيِّ
وَجَلٍّ أو مزاودة.

ومن التوجّهات البينة أيضاً ضيقُ
بالمغالة التي تقع فيها البحوثُ والدراساتُ
حول المرأة العربية في المعالجات الكميّة
والمؤشّرات الرّقميّة؛ فالمعالجات النوعيّة
أساسيّة. وعلى أيِّ حال، فمثل هذه البحوث
والدراسات لا تكفي وحدها؛ إذ إنّ الوقت قد
أزفَ للتركيز أكثر فأكثر على المشروعات

العملية وآليات التطبيق للنظريات والمقترحات
التي تغمرنا ، ضمن رؤية متكاملة .

مثلاً ، لِمَ لا نعمل على بث الوعي
القانوني بين المهتمّين كالنساء والشباب ، إلى
جانب الحديث عن الحقوق القانونية؟ فهناك
تجارب ناجحة في هذا المضمار في بنغلادش
وغيرها ، يُمكن أن تُنير لنا الطريق . من ناحية
أخرى ، من الضروريّ الانتباه إلى الصّوت
الغائب للمرأة العربيّة في السّاحة الدّوليّة ، على
المستويين الرّسمي والشّعبيّ .

هنا يأتي دور الإعلام التّنويري في نشر
قيم الحكم الرّاشد والمواطنة بمعناها العميق .
فهو لا يُعلّم ويعلم فقط ، وإنّما يتجاوز ذلك إلى
فتح العيون والأذهان .

ما نحتاج إليه - كما أقول دائماً - هو
استراتيجية واضحة للتواصل والاتصال؛
استراتيجية لا تكفي بالمبادئ والقيم والمعايير ،
وإنما تتعدى كل ذلك إلى النواحي العملية
المباشرة التي تعلمنا كيف نواجه التحديات
الصغيرة والكبيرة .

تبقى النقطة الأبرز: أهمية متابعة قضايا
المرأة العربية ضمن مشروع ميثاق مواطنة
عربي، يوضح الواجبات والحقوق للأفراد
والجماعات، سواء بسواء. ذلك أن مفهوم
المواطنة هو الأساس الذي يمكن أن ننطلق
منه إلى قضية المرأة، جنباً إلى جنب مع سائر
قضايانا. فالإنسان هو محور التنمية وهدفها.
أقول الإنسان من دون تحديد الجنس

(أي «النوع الاجتماعي» أو «الجنس»، كما يقول بعضهم)، وبمناى عن أيّ حاجز قد يفصل بين الواحد منا والآخر. وهذا يتطلب إحداث تغيير في ذهنيّتنا؛ أي تغيير الأنفس، بالتعبير القرآنيّ البليغ. ويظلُّ ذلك هو التحدّي الأكبر الذي يجب أن يُشغلنا.

إذا، هذا هو ندائي اليوم وهذه هي رسالتي: أن نعملَ على تطوير فلسفةٍ عربيّة ناضجة تنطلقُ من مفهوم المواطنة، بشقيه المعنويّ والماديّ.

مُنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ مَاذَا بَعْدَ سُنَّتِهِ الْفَضِيَّةِ؟*

نعم؛ ماذا بعد؟

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على مسيرة المنتدى، وتنامي إسهاماته في الحياة الفكرية العربية، وتجربته في التعامل مع التّحدّيات على مدى ربع قرنٍ مضى، لا بدّ من وقفةٍ مراجعةٍ لإعادة ترتيب بيته الداخليّ، من حيث الجوهر والمضمون. ولا بدّ أن تتضمّن هذه الوقفة إعادة النظر في مقومات الفكر

* ورقة قُدِّمَتْ إلى الهيئة العموميّة للمنتدى، الدوحة، ٢٦ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٧؛ العدد المزدوج (٢٣٢-٢٣٣) من مجلّة المنتدى؛ كانون الثّاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٧؛ ص ٧٤-٧٦.

العربيّ المعاصر ، الذي يطمح المنتدى أن يبقى جزءاً فاعلاً منه .

إنّ مثل هذه المراجعة لا بدّ لها حكماً أن تبدأ من أهداف المنتدى وفلسفته ورسالته التي استندَ إليها في مسيرته طوال السّنواتِ الماضية . وقد كان التّركيزُ في هذه المسيرة على جسرِ الفجوة بين الفكرِ وصانعي القرار . وأمام المحنة الكبرى التي تتكشفُ أبعادها وأخطارها يوماً بعد يوم لتفريغ الفكر العربيّ من مضمونه ، وشرذمته وتشتيته بأساليب شتى عبرَ تهجيرِ العقولِ والأدمغة ، والقمع والكبح بمختلف أشكالهما ، فضلاً عن طغيان الضغوطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، تتبيّن

أهميّة التفكير في تلم الفجوة بين الفكر والمحيط الذي يوجد فيه، وأهميّة العمل على تكاملية الدين والدولة بالمعنى الإيجابي الذي يخدم الصالح العام، ويزيل تدريجياً حدة التوتّر في علاقتهما وفي مدلول هذه الثنائية لدى الرأى العام.

إنّ كَوْنَ الإنسان/المواطن محورَ الفكر وروحَه وغيته إنّما يعني أن يكون المنطلق تعميق التّواصل والاتّصال بين الفكر والمواطن، أو بعبارة أخرى بين الفكر ومؤسّسات المجتمع المدني؛ من دون إغفال التحوّلات الجديدة في عالمنا، وما ينهضُ به الإعلامُ المعاصر بكلّ جوانبه وتأثيراته في

البنى الاجتماعية والفكرية. هنا بالضبط تكمن
نقطة التحوّل المقترح في مسيرة المنتدى
لمقبل الأيام، من خلال ندواته ومؤتمراته
وبرامجه المختلفة.

وضمن الخطوط العريضة لرسالة تفعيل
المواطنة، تبرز ضرورة الحوار من أجل
الصالح العام لتكون في مقدّمة الوسائل العملية
للتواصل والاتصال بين الفكر والمواطن،
وبين المواطنين أنفسهم، لتحريك المياه الآسنة
التمثّلة في الأغلبية الصّامتة أو المصمّتة، وحفز
هذه الأغلبية على المشاركة في بناء المستقبل
العربيّ. أضف إلى ذلك الاعتناء بتأهيل
المهمّشين والهشّين وتمكينهم وتفويضهم؛

أَيَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْمَسَاهِمَةِ فِي
الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنِ الْجَنُوسَةِ
- أَكَانَ ذِكْرًا أَمْ أَتَى - وَعَنِ الطَّائِفِيَّةِ وَالْعَرِيقِيَّةِ
وَالْمَذْهَبِيَّةِ ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ تَصْنِيفَاتٍ .

إِنَّ غِيَابَ تِلْكَ الْمَشَارِكَةِ - فِي أَوْسَعِ
مَعَانِيهَا - مَعْنَاهُ تَوْغُّلُ التَّطَرُّفِ ، وَالضِّيَاعِ بَيْنِ
الْغُلَاةِ وَالطُّغَاةِ وَالْغُرَاةِ . فَحَنُّ بِحَاجَةِ مَاسَّةٍ
إِلَى أَنْ نُعِيدَ الْاِعْتِبَارَ هُنَا لِعِلْمِ الْمَعَانِي بَعْدَ أَنْ
اسْتَبَدَّ بِنَا عِلْمُ الْكَلَامِ .

الْهَدَفُ الْاَبْعَدُ وَالْاَسْمَى مِنْ ذَلِكَ اُنَّا
اَصْحَابُ مَسْئُوْلِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ اِزَاءَ حِكْمَةِ الْاِشْرَاقِ .
وَمُوَدِّي هَذِهِ الْمَسْئُوْلِيَّةِ الْاِسْهَامِ بِالرَّوْيِ
وَالْاَفْعَالِ فِي تَجْدِيدِ حِكْمَةِ الشَّرْقِ وَاِعَادَةِ الْفَضْلِ

لها في نهضة الفكر ، والخروج من دائرة التأثير إلى دائرة التأثير ، ومن حومة الكلام إلى حومة الفعل . فالمشكلة ليست في ركود الفكر ، وإنما في غياب الفعل؛ الفعل القادر على الفصل غير التعسفي بين دوائر النفوذ الاجتماعية والدينية بتحديد المساحات المعيارية لكل منهما ، الآخذ في الحساب التناغم والتكامل بينهما ، من دون أن يُعيق النفوذ الاجتماعي عمل النفوذ الديني أو العكس . والمعنى: التوصل ضمن سيرورة جهدنا الفكري في المنتدى إلى أسس تطبيق معادلة حضارية لكل من الدين والدولة ، كي لا نقع بين براثن هذه الثنائية ، وكي يكون الجهد منصباً في إطار الصالح العام .

ما السَّبِيلُ إلى هذا كله؟ لا سبيل إلى الفعلِ
المؤثِّرِ إلا ببرامج عمل مرنة قابلة للتنفيذ،
تنبثق من أهداف واضحة محدّدة؛ مع الاهتمام
بأن تكون هذه البرامج قابلة أيضاً لأن تتحوّل
إلى مقترحاتٍ عمليّةٍ مُنقّحة، يمكن تقديمها إلى
جهات التمويل لضمان التنفيذ الأمثل.

لقد بدأنا عملياً في منتدانا ببعض
الخطوات لبلورة التوجّه الجديد لمسيرتنا
ووضع العناصر الجوهرية لرسالتنا الإنمائية
(الإنسان هو الأساس؛ فضلاً عن الانتماء
والإنماء) موضع التأكيد والقابلية للتنفيذ. فأملّي
أن تكلف مجموعةً بحثيّةً عربيّةً ذات خبرات
دوليّة متميزة لرسم أطر التوجّه الجديد. ولعلّ

في مقدّمة وسائل التنفيذ والمتابعة إنشاءً مركز الكواكبي للديمقراطية. وسيتولّى هذا المركز البحث في موضوعات مهمّة لجوانب المواطنة والمجتمع المدنيّ وتفعيل الحوار والمشاركة في صنع القرار.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنّ إيجاد تحالف إقليميّ من أجل التنمية والاستقرار، يستند إلى الدبلوماسية العامّة Public diplomacy محليّاً وإقليمياً وعالمياً، وكذلك ابتكار شتى الوسائل من أجل صياغة استراتيجية عربية للاتصال والتواصل مع الذات ومع إقليمنا ومع العالم، والعمل على مكافحة الأمية القانونية التي ما زلنا نعاني من عقباتها، هي من أولى

الأولويات للتنفيذ الذي يمكننا من خلاله إيصال رسالتنا، عربياً وعالمياً؛ مضافاً إليها البُعد التعليمي التوعوي (مثلاً التعليم النظير) بكلِّ مراحلهِ (التعليم من المهد إلى اللحد)، الذي يجيب عن الأسئلة: ماذا نتعلم؟ وكيف نتعلم أن نتعلم؟

لقد حان الوقت لتحويل الفكر إلى استراتيجيات عمل، والاستفادة من قوة الفكر في إيجاد مجتمع مدني متماسك ودينامي يشكل القاعدة العريضة لتعزيز الأنسنة بشقيها: الطلب من الآخر أنسنننا في التعامل مع قضايانا والنظر إليها، وأنسنة أنفسنا والآخر، ابتداءً من الحوار وتشخيص واقعنا المأزوم،



وانتهاءً بصناعة قراراتنا و صون أمننا
الإنساني المشترك بشقيّه: الأمن
الناعم Soft security والأمن الصلب
Hard security؛ بعبارة أُخرى: الأمن «الذكي»
. Smart security

من هذا المنظور، نستطيع أن نكتشف
مكائنتنا ودورنا المأمول في إعادة اكتشاف
إقليمنا ببعده الآسيوي، وما يعتمل فيه من
قضايا مشتركة ذات ارتباطٍ بمعنى الأمن
الإنساني، مثل: الحروب، والنزاعات
الإثنية والطائفية والمذهبية والحقوق الدينية،
والإرهاب والتطرف، والهجرة والتّهجير،
والفقر والبطالة، ومُخرجات التعليم، والفساد

والإفساد، ونقص الغذاء والدواء، والمياه
والتصحّر والبيئة، والطاقة والتكنولوجيا
والتّصنيع، ودرء أخطار أسلحة الدّمار
الشّامل؛ فضلاً عن قضايا الديمقراطيّة وتكافؤ
الفرص والمشاركة السّياسيّة.

إنّ الحديث عن التّكافل وحده لم يعد
مجدياً إزاء ضعف الاهتمام بالحاجات الأساسيّة
للإنسان. ما نحتاج إليه هو العودة إلى بناء
العقل العربيّ والنّظر إلى أنفسنا عبر التّفكير
فوق القطريّ؛ فقد أدى الاستقطاب إلى ذبح
الفكر. وبالرّغم من الاستقطاب، فإنّ عبء
العلاج يقع على الفكر العربيّ لامتحان نفسه
تحت سقّف الحرّيّة المسؤولة.

علينا أن نبدأ بأنفسنا - مفكرين
ومواطنين - لیتسنی لنا السیر فی اتجاه الآخر
والاستجابة لمتطلبات العصر، ومحاذرة
الوقوع في أحابيلِه وأحابيلِه، بروی عقلانيّة
واعية ومن خلال العمل على أرض الواقع.
دعونا نحاول - **بالقول والفعل** - أن نُعيدَ
لحواضرنا ما تستحقّه من ألقٍ وإشعاعٍ
فكريّ.

ملحق

إعلان الرباط حول

«المواطنة في الوطن العربي»*

ربيع ٢٠٠٨

* هذه هي «صيغتي» للإعلان الذي قُرئت مسودته الأولى في الجلسة الختامية لندوة المنتدى السنوية المنعقدة بالعنوان نفسه في الرباط/المملكة المغربية يومَي ٢١ و ٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨. ويسرني أن أقدمها هنا للقارئ العربي لإبداء الرأي.

إعلان الرباط

حول

«المواطنة في الوطن العربي»

ربيع ٢٠٠٨

انطلاقاً من قيم الحرّية والعدل والمساواة
وكرامة الإنسان التي تشكّل جوهر المواطنة؛

واستناداً إلى التّراث الأصيل للحضارة
العربيّة الإسلاميّة؛

وانفتاحاً على التجارب الإنسانيّة المعاصرة
ومبادئ الدّولة الحديثة والمرجعيّة الدّوليّة
لحقوق الإنسان:

يرى ممثلو المجتمع المدنيّ، المشاركون
في ندوة «المواطنة في الوطن العربي»،

المصاحبة لاجتماعات الهيئة العمومية لمنتدى
الفكر العربي والمنعقدة في مدينة الرباط بالمملكة
المغربية (٢١-٢٢ نيسان/إبريل ٢٠٠٨)، أن
المواطنة الفاعلة هي الإطار الأمثل لمواجهة
التحديات الداخلية والأخطار الخارجية وتأكيد
الهوية الثقافية والحضارية العربية الفاعلة.

وإيماناً بحق الإنسان العربي في التمتع
بحقوق المواطنة كاملة دون تمييز من حيث
الجنوسة (الجندر) أو الدين أو العرق أو الطائفة
أو المذهب أو اللون أو غير ذلك من أشكال
التمييز؛

يعلن المجتمعون:

أولاً: أن حقوق المواطنة هي حقوق طبيعية يتعين
أن يتمتع بها كل إنسان. كما يتعين أن توفرها

وتلتزمَ بها سلطة الحكم التي تستمد شرعيّتها من إرادة مواطنيها. وهي ترتبط معهم بعقد اجتماعي يُنظّم هذه الحقوق ويُحدّد الآليات التي تكفل احترامها وتضمن التزام الطرفين بها.

ثانيًا: لحقوق المواطنة أبعاد عدّة متكاملة ومتراطة مع بعضها بعضًا.

فهناك بُعد سياسيّ مدنيّ يتطلّب توفير مجموعة من الحقوق أهمّها: الحقّ في الحياة والحرية والسّلامة البدنيّة؛ وعدم التعرّض للاسترقاق أو الاستعباد أو التعذيب أو القبض التعسّفيّ أو النّفي؛ وحقّ التقاضي أمام محاكم مستقلّة؛ والتمتّع بحُرمة المسكن والمراسلات؛ وبحياة شخصيّة وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة؛ والحقّ في الحصول على جنسيّة

والتنقل بحريّة واختيار محل الإقامة واللجوء
هرباً من الاضطهاد؛ والحق في الملكيّة وحرية
الدين والتفكير والضمير وممارسة الشعائر
والانضمام إلى أحزاب سياسيّة وجماعات
مدنيّة سلميّة؛ والمشاركة في إدارة شؤون البلاد
وتقلد الوظائف العامّة.

وهناك بُعد اقتصادي اجتماعي يتطلب
توفير العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة
والسلطة معاً؛ وضمان عدم تهميش الفئات
الاجتماعيّة الضعيفة واغترابها، كالأقليات
والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار
السّن وأصحاب الاحتياجات الخاصّة. وهو ما
لا يتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها: الحق
في العمل والحماية من البطالة؛ والحصول على

أجر متساو ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة
توفّر مسكناً وملبساً وتغذيةً وتعليمًا ورعايةً
صحيّةً لائقةً والتمتع بأوقات فراغ وإجازة
مدفوعة الأجر؛ والحق في الانضمام إلى النقابات
والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضدّ
البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

وهناك بُعد ثقافي حضاري يتطلّب
حماية اللّغة العربيّة باعتبارها الوعاء الثقافيّ
الجامع للأمة؛ وحماية الخصوصيات الثقافيّة
والحضاريّة للأفراد والجماعات، خاصّة في
الدّول التي تقطنها شعوب متعدّدة الأعراق
والأديان والطوائف؛ والحيلولة دون تحكّم
جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات
والطوائف الأخرى أو السعي لفرض الوصاية

عليها مستغلةً في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو ميّزاتها الاقتصادية. فمن حقّ كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبّر عن هويتها وذاتيتها الثقافية، وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية بحريّة؛ بما يحفظ حقوق الجميع ويُمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار.

ثالثاً: لا تستقيم المواطنة الفاعلة إلا في ظلّ حرص أطراف العملية الاجتماعية وشركائها كافةً على موازنة الحقوق بالواجبات؛ ضماناً لتنوّع يحفظ وحدة الوطن ويصون في الوقت نفسه حقّ الشعوب العربية في تقرير مصيرها وفي التطلّع إلى وحدة شاملة تكفل لهم مواطنة عربية وفق صيغ وآليات ومناهج تختارها

الشعوب بكلّ حرّية.

إنّ تفعيلَ المواطنة في الوطن العربيّ
يتطلّبُ خُطّةَ عملٍ تشارك فيها جميع الأطراف
والتّيّارات ، وتأخذ في الحسبان ما يأتي:

أولاً: استئصال كلّ صور الاستبداد والفساد التي
تشهدها الدّول العربيّة بأشكال متباينة؛ والقيام
بالإصلاحات السّياسيّة الضّروريّة لدفع عمليّة
التّحوّل الديمقراطيّ بما يضمن تداولاً حقيقيّاً
وسلميّاً للسلطة وآليات تكفل رقابة مؤسّسيّة
ومساءلة على الصّعديّين السّياسيّ والقانونيّ ،
وتمكّن جميع المواطنين من ممارسة حرّيّاتهم
السّياسيّة والمدنيّة، الفرديّة والجماعيّة،
والحصول على المعلومات من مصادرها
الأوليّة.

ثانياً: مكافحة كلِّ صور الفقر والجهل والمرض ،
بالعمل على التوزيع العادل للثروة ، والقضاء
التام على الأمية ، والارتقاء بالمؤسسات
الفكرية والثقافية والتعليمية ، بما يمكنها من
ترسيخ قيم المواطنة والهوية العربية ، ونشر
ثقافة التسامح .

ثالثاً: مقاومة الاحتلال الأجنبي والتبعية . فليس
بوسع الأفراد أو الجماعات أن يتمتعوا بحقوق
المواطنة الفاعلة إذا كان الوطن محتلاً أو تابعاً
أو منقوص السيادة .

وإذ نهيب بشركاء المجتمع أن ينهضوا
بمسؤولياتهم التاريخية ، فإننا نأمل أن يكون



هذا الإعلانُ بدايةً لإدارةٍ أوسعِ حوارٍ مجتمعيٍّ
ممكنٍ لبحثِ أفضلِ الوسائلِ والسُّبُلِ والآلياتِ
التي تكفلُ بلورةَ مفهومِ عربيٍّ للمواطنةِ،
واحترامِ كلِّ حقوقِ المواطنةِ المشارِ إليها في
هذا الإعلانِ .

■

صدر في هذه السلسلة

الكراسة رقم (١) ط١؛ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي
الحسن بن طلال

الكراسة رقم (٢) ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

حقائق عن النفط

أ. كمال القيسي

الكراسة رقم (٣) ط١؛ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

قضايا شبابية

د. محمود قطام السرحان

الكراسة رقم (٤) ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

التوثيق ما بين الموروث التاريخي والواقع المعاصر
أ. د. سعد أبو دية

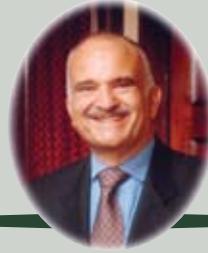
الكراسة رقم (٥) ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

شذرات شبابية

أ. د. همام غصيب

الكراسة رقم (٦) ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

حول المواطنة في الوطن العربي
الحسن بن طلال



الأمير الحسن بن طلال

يؤمن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، باعتباره من دُعاة التعددية والتضامن الإنساني واحترام «الأخر»، بالمجتمعات الإنسانية التي يمكن فيها لكل الشعوب العيش والعمل بحريّة وكرامة. وقد شكّل تحقيق هذا الهدف القوّة الدافعة التي تكمن وراء اهتمامه بالقضايا الإنسانية وبالحوار بين أتباع الديانات، مع التركيز بشكل خاصّ على البُعد الإنسانيّ للنزاعات. لقد بادر سموه إلى تأسيس عدد من المؤسسات والمنظمات والمبادرات واللجان الأردنيّة والدوليّة، وإلى الإسهام الفاعل في أعمالها وأنشطتها.

لسموه ثمانية مؤلّفات هي: دراسة حول القدس (١٩٧٩) [باللغتين العربيّة والإنكليزيّة]: تقرير المصير الفلسطينيّ (١٩٨١) [بالعربيّة والإنكليزيّة]: البحث عن السلام (١٩٨٤) [بالعربيّة والإنكليزيّة]: المسيحيّة في العالم العربيّ (١٩٩٤) [بالعربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة واليونانيّة والإسبانيّة والروسية والألمانيّة والسويديّة]: الاستمراريّة، والإبداع، والتغيير: مقالات مختارة (٢٠٠١) [بالإنكليزيّة]: أن تكون مسلماً (٢٠٠١) [بالاشتراك] [بالإيطاليّة والفرنسيّة والإسبانيّة والإنكليزيّة]: في ذكرى رحيل فيصل الأول: المسألة العراقية (٢٠٠٣) [بالعربيّة]: س وج: قضايا معاصرة (٢٠٠٣) [بالعربيّة].

وقد جمعت هذه المؤلّفات [باستثناء أن تكون مسلماً] في المجلد الأوّل من الحسن بن طلال: الأعمال الفكرية (٢٠٠٧) [بالعربيّة].